تقييم الاستثمار السياحي في الجزائر من خلال تنافسية القطاع في منطقة شمال إفريقيا

Evaluation of tourism investment in Algeria through the competitiveness of the sector in north Africa

أ/ مزواغي جيلالي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم الجزائر
djilali.mezouaghi@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2019/11/05 تاريخ القبول للنشر: 2019/12/05

****

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الاستثمار السياحي في الجزائر، ومعرفة تنافسية القطاع ضمن بعض دول منطقة شمال إفريقيا (مصر، تونس، المغرب)، حيث قمنا بتسليط الضوء على الإمكانيات السياحية الطبيعية وطاقة الإيواء في الجزائر، والتطرق إلى جهود الدولة في مجال الاستثمار السياحي، ثم حساب معدل تنافسية (CR) القطاع بعدد السياح الوافدين والمغادرين في البلد بالنسبة عددهم في المنطقة محل الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى وجود نية الدولة في تشجيع الاستثمار السياحي من خلال جملة من التدابير والإجراءات التحفيزية والتسهيلية، وكذا حجم التمويل، إلا أن معدل تنافسية القطاع في الجزائر كان ضعيفا جدا مقارنة بالدول المجاورة محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: السياحة؛ الاستثمار السياحي؛ السياح الوافدون؛ تنافسية السياحة؛ شمال إفريقيا.

Abstract:

This study aims to evaluate the tourism investment in Algeria and the knowledge of the competitiveness of the sector in some North African countries (Egypt, Tunisia, Morocco), highlighting the natural tourism potential and the housing capacity in Algeria, we calculated the rating of competitiveness of the sector by the number of tourists arriving and departing in the country according to their number in the zone of study.

The study concluded that the state intends to encourage tourism investment through a number of measures incentives and facilitation, as well as the volume of financing. However, the competitiveness rating of the sector in Algeria was very weak compared to the neighboring countries under study.

key words*:* Tourism; Tourism Investment; Inbound tourists; Tourism Competitiveness; North Africa.

مقدّمة:

أضحت صناعة السياحة مصدرا للثروة، وبديلا استراتيجيا للمحروقات، فجاء اهتمام الدول على غرار الجزائر بالقطاع السياحي من خلال جملة من التدابير والإجراءات التي تهدف إلى الاستثمار فيه، إلا أن موقعها فرض عليها منافسة دول الجوار التي كانت سباقة ورائدة في صناعة الضيافة والسياحة، فهذا الاهتمام جاء متأخرا وحتميا في ظل تهاوي أسعار المحروقات.

إن الإمكانيات السياحية للجزائر، وجهودها من خلال الاستثمار في صناعة السياحة، قد قطعت شوطا كبيرا نحو تنفيذ مخططاتها، يمكن من خلالها أن تصبح قطبا سياحيا جذابا ومنافسا في منطقة شمال إفريقيا.

إشكالية الدراسة:

مما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تحقيق الاستثمار السياحي في الجزائر لتنافسية قطاعها السياحي في منطقة شمال إفريقيا؟

فرضيات الدراسة:

وكإجابات محتملة ومسبقة لإشكالية الدراسة يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

التحفيزات الاستثمارية والمزايا الترقية الاستثمارية تساهم في صناعة السياحة.

الاستثمار السياحي في الجزائر يرفع من تنافسية قطاعها السياحي في منطقة شمال إفريقيا.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على الإمكانيات والمؤهلات السياحية بالجزائر وواقع الاستثمار السياحي بها؛
- معرفة مدى تنافسية القطاع السياحي للجزائر في منطقة شمال إفريقيا في ظل الجهود الاستثمارية.

منهجية الدراسة:

قصد الإجابة على الإشكالية اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي في عرض أهم أدبيات الدراسة وتحليل البيانات.

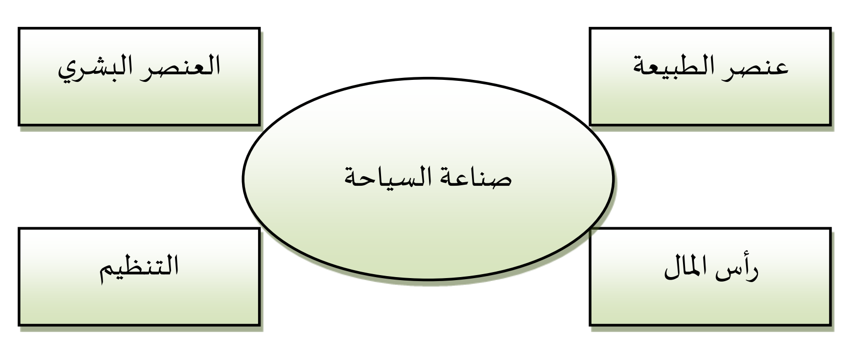
المبحث الأول: الاستثمار السياحي

يعرف الاستثمار السياحي على أنه توفير الموارد المالية وتوجيهها نحو إقامة المنشآت السياحية، وفق مناخ ملائم من البنى الأساسية وعوامل الجذب والتشريع المعمول به[1]، وسنتطرق في هذا المبحث إلى عناصر الإنتاج في صناعة السياحة وكذا محددات الاستثمار السياحي.

المطلب الأول: عناصر الإنتاج في صناعة السياحة

ترتكز صناعة السياحة على مجموعة من عناصر الإنتاج، يمكننا تمثيلها في الشكل التالي:

الشكل 1 عناصر الإنتاج في صناعة السياحة



المصدر: أحمد عبد السميع علام، علم الإقتصاد السياحي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، 2008، (ص ص: 328-331).

من خلال الشكل 1 نلاحظ أن صناعة السياحة تعتمد على عناصر إنتاج ممثلة في ما يلي:

- عنصر الطبيعة من شواطئ، غابات، صحاري، جبال، مناخ، أنهار، مياه معدنية، ثروة حيوانية،...الخ؛
- العنصر البشري سواء كيد عاملة أم الجمهور المضيف من سكان البلد المزار بإشراك الفاعلين في المجال السياحي؛
- رأس المال والتنظيم أين يراعى فيه القوانين والتشريعات، وكذا الإجراءات الإدارية والجمركية[2].

المطلب الثاني: محددات الاستثمار السياحي

إضافة إلى المحددات الأساسية للنمو السياحي المتمثلة في دخل الأفراد، مستوى التعليم، درجة التحضر، والهيكل الاجتماعي، هناك محددات للاستثمار السياحي تتعلق خاصة بالدول النامية تتمثل في[3]:

- **التسهيلات:** توفير التسهيلات بأسعار مناسبة، من حيث الإيواء، الإطعام، خدمات النقل، الهدايا التذكارية؛
- **الموقع الجغرافي:** الموقع الجغرافي الهام، والذي يكون قريبا من الدول المصدرة للسياح مثلا، فعامل المسافة يعتبر فعالا في وجود سوق سياحية واعدة، جاذبة للاستثمار؛
- **التمويل:** طبيعة التمويل تعتبر عاملا مؤثرا في الاستثمار السياحي، نظرا لاعتماده على موارد كبيرة، فنجد أن الاستثمار في السياحة مفتوح على القطاع العام والخاص، والاستثمار الأجنبي والمحلي؛

- **الحوافز:** تحفيز المشروعات السياحية سواء من خلال تقديم إعانات نقدية أو عينية (عقارات، حقوق انتفاع،...)، أو القروض الطويلة الأجل وبمعدلات فوائد منخفضة، الإعفاءات الضريبية والجمركية، والمساعدات الفنية.

بالإضافة إلى التخطيط السياحي الواعي والتسويق، التنظيم، التعاون الدولي والإقليمي.

المبحث الثاني: الإمكانيات السياحية في الجزائر

تعد الجزائر بلدا سياحية بامتياز تتوفر على جميع المؤهلات السانحة للاستثمار السياحي، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى الإمكانيات الطبيعية والحضارية وطاقة الإيواء.

المطلب الأول: الإمكانيات الطبيعية والحضارية

تعتبر الجزائر بموقعها الجغرافي المتميز، ومساحتها الممتدة على 2.381.741 كلم مربع، أرضية سياحية بامتياز، تتيح تنوعا مناخيا، جيولوجيا، بيولوجيا، وحتى ثقافيا وتاريخيا، يلقى فيه الإنسان ما أراد من الطبيعة الخلابة الساحرة، ونذكر من عوامل الجذب الطبيعية ما يلي[4] :

- **الساحل:** الساحل الجزائري الممتد على شريط قدره 1622 كلم، تشترك فيه 14 ولاية من الشرق إلى الغرب؛
- **المناطق الجبلية:** والتي تمتاز بالمرتفعات والغابات، والتي توفر الراحة والهدوء وفرص الاستكشاف؛
- **الصحراء الجزائرية:** والتي تضم مناطق مصنفة عالميا كمنطقة الطاسيلي والهقار، وتزخر الصحراء الجزائرية بمناطق خلابة خاصة تلك التي تتميز برمالها الذهبية، كأدرار وغرداية، ووادي سوف، تمنراست، هذه الأخيرة التي تحتوي على رسومات تعود إلى ما قبل التاريخ؛
- **الحمامات المعدنية:** تحتوي الجزائر على حمامات معدنية يمكن أن تكون قطبا واعدا للسياحة العلاجية، والتي تحتوي على مراكز صحية ومراكز استجمام وترفيه؛
- **المناطق التاريخية والثقافية:** إن تعاقب الحضارات على الجزائر عبر التاريخ، تركت معالمها لتكون وجهة للسياح، كمدينتي تيمقاد وجميلة، والآثار الرومانية في تيبازة، سانتاكروز في وهران،...؛
- **الصناعات التقليدية:** تتنوع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر حسب عادات وتقاليد كل منطقة من الجزائر الشاسعة، كصناعة الزربية في غرداية، الحلي في تمنراست، صناعة الفخار، اللباس التقليدي المطرز والمزين، ... الخ.

تعتبر الجزائر بلدا سياحية بامتياز نظرا لإمكانياتها الطبيعية والبشرية والحضارية والثقافية.

المطلب الثاني: طاقة الإيواء في الجزائر

تقدر طاقة الإيواء في الجزائر بأكثر من 100.000 سرير، موزعة على 1195 مؤسسة فندقية[5]، ويمكننا عرض الحظيرة الوطنية للضيافة بشيء من التفصيل في الجدول التالي:

الجدول1: طاقة الإيواء في الجزائر لسنة 2015.

نوع المؤسسات الفندقية	عدد المؤسسات الفندقية	طاقة الإيواء (سرير)
حضري	870	62.479
ساحلي	230	30.380
صحراوي	55	3.636
حموي (حراري)	21	3.866
مناخي	19	1.883
المجموع	1195	102.244

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة السياحة والصناعات التقليدية.

نلاحظ من خلال الجدول 1 أن المؤسسات الفندقية متركزة في الوسط الحضري، والساحلي بشكل ملحوظ، في حين نلاحظ نقص في المؤسسات الفندقية في الصحراء والمناطق الحموية والمناخية، ويعود هذا إلى الاهتمام بالسائح الحضري والساحلي أكثر من السياحة الصحراوية والحموية والمناخية.

المبحث الثالث: سياسة الدولة لدعم وترقية السياحة

عملت الجزائر على تحفيز الاستثمار وترقيته، وكذا التخطيط السياحي المبني على أهداف التهيئة السياحية، وفيما يلي نتطرق إلى ما يميز الإطار الهيكلي لدعم وترقية الاستثمار السياحي.

المطلب الأول: التشريع والاستثمار

الفرع الأول: إنشاء مؤسسات داعمة للاستثمار

إنشاء وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار سنة 1993، التي أصبحت سنة 2000 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 01-282 الصادر في 24 سبتمبر 2001 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) لتوكل إليها مهمة تسهيل وترقية واصطحاب الاستثمار[6]، بالإضافة إلى إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

(ANSEJ) سنة 1996، وكذا الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) سنة 1994، وهذا لفتح مجال الاستثمار والمقاولاتية للشباب.

الفرع الثاني: مجموعة نصوص قانونية وتنظيمية

سعى المشرع الجزائري إلى سن مجموعة من القوانين والتشريعات المنظمة للمجال السياحي، لا سيما القانون رقم 99-01 المؤرخ في 06 جانفي 1999 لينظم نشاط الفنادق في الجزائر، والقانون رقم 16-09 المؤرخ في 2016/08/03 المتعلق بالاستثمار، ويهدف إلى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وجاء بجملة من المزايا كإعفاء السلع المستوردة من أجل الاستثمار من إجراءات التجارة الخارجية والتوطين البنكي عند مرحلة الجمركة، تحفيزات جبائية وشبه جبائية، الإعفاء من الجمركة والرسم على القيمة المضافة، وكذا الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم العقاريين[7].

كما جاء قانون 06-11 المؤرخ في 24 جوان 2006 المتعلق بشركة الرأسمال الاستثماري، الذي أضفى حقوق وواجبات لمثل هذه الشركات، وكذا مدد الإعفاءات الجبائية والامتيازات، إضافة إلى القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار الذي ينص في أقسامه على المزايا المشتركة والإضافية والاستثنائية، وتنظيم شروط وكيفيات الاستفادة من العقار السياحي ضمن الأمر 08-04 المؤرخ في 01 سبتمبر 2008 المتمم بقانون المالية التكميلي لسنة 2011، حيث تم تحديد205 منطقة توسع سياحي على المستوى الوطني، بمساحة قدرها 53.197 هكتار، من بينها 37.000 هكتار على الساحل، و6.464 هكتار على مستوى الهضاب العليا، أما الصحراء فتم تصنيف 9.728 هكتارا.

المطلب الثاني: التخطيط وإجراءات الاستثمار السياحي

الفرع الأول: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

تم وضع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT الذي يعتبر جزءا من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT وهو الإطار الاستراتيجي المرجعي لسياسة السياحة الجزائرية لآفاق 2030، والذي تتمثل أهدافه الرئيسية وميكانيزمات تنفيذها في الشكل التالي[8]:

الشكل2: سياسة الجزائر في السياحة وتهيئة الإقليم آفاق 2030.

سياسة الدولة في السياحة وتهيئة الإقليم

جانب تهيئة الإقليم	جانب ترقية السياحة
المخطط الوطني تهيئة الإقليم SNAT 2030 Schéma National d'Aménagement du Territoire	المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030 Schéma Directeur de l'Aménagement Touristique

أهداف البرنامج

➢ حفظ العقار الساحلي من خلال مخطط عام لتهيئة الساحل SDAL؛ ➢ تثمين المناطق الجبلية والهضاب العليا والجنوبية؛ ➢ ترقية المناطق الحدودية. ➢ التنمية المنسجمة للمنشات والهياكل السياحية؛ ➢ إدماج الأنشطة السياحية في أدوات تهيئة الإقليم والتعمير.	➢ تثمين الوجهة السياحية؛ ➢ تطوير وتأهيل السياحة عن طريق الاستثمار، مخطط جودة السياحة **(PQT) Plan Qualité du Tourisme** ➢ الشراكة ما بين القطاع العام والخاص لتعزيز السلسة السياحية؛ ➢ مخطط تمويل السياحة **Plan de Financement du Tourisme (P F T)**

ميكانيزمات التنفيذ

➢ تنفيذ برنامج النشاط الإقليمي PAT؛ ➢ الرقابة وتقديم المشورة؛ ➢ متابعة وتقييم برنامج SNAT؛ ➢ تكثيف جهود كل مستويات الإدارة..العمومية.	➢ تشجيع الاستثمار؛ ➢ ترقية الحظيرة الفندقية؛ ➢ تكوين وتأطير العمالة.

Source : Ministere Du Tourisme, politique gouvernementale dans le domaine de l'amenagement du territoire, 2015, (pp :02-17), Online : http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/politiques/tourisme-et-artisanat-pdf.pdf (consultée le: 03.11.2019).

الفرع الثاني: إجراءات الاستثمار السياحي في الجزائر

تتمثل الإجراءات المعمول بها في مجال الاستثمار السياحي في الجزائر فيما يلي:

✍ يجوز لأي شخص طبيعي أو معنوي، مقيم أو غير مقيم، يمتلك أرضًا (ملكية خاصة أو مرخصة)، الحصول على موافقة الهيآت المختصة التابعة لوزارة السياحة والصناعة التقليدية من أجل الاستثمار في الميدان السياحي، وذلك من خلال انجاز وتشييد المنشات السياحية، المحددة في القائمة كما يلي:

- الفنادق، الموتيلات والقرى السياحية، الإقامات السياحية، بيوت الشباب، الشاليهات، والأراضي المخصصة للتخييم.

✍ على المهتمين بالاستثمار السياحي إيداع ملفاتهم على مستوى مديريات السياحة والصناعة التقليدية للولاية موطن إقامة المشروع السياحي، ويجب أن تكون الملفات مستوفية للوثائق التالية :

✍ **الملف الإداري:** ويتضمن الوثائق التالية :

- نموذج طلب الموافقة على مخططات المشروع السياحي (فندق، منتجع سياحي، ...الخ) موقع من طرف صاحب المشروع ، يتم تنزيله عبر موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية أو سحبه من المديريات الولائية.

- وثائق ثبوتية للأرضية المخصصة للمشروع، كعقد الملكية، أو عقد امتياز، شهادة تعمير، رخصة بناء؛
- عقد الشركة بالنسبة للأشخاص المعنوية القانون الأساسي في حالة صاحب المشروع شخصية معنوية؛

✍ **الملف التقني:** ويتضمن الوثائق التالية :

- دراسة تقنية اقتصادية للمشروع تقنو-اقتصادية للمشروع المراد إنجازه؛
- مخطط الموقع على سلم 2000/1 أو 5000/1؛ مخطط الوضعية بمقياس 2000/1 أو 5000/1؛
- مخطط الكتلة على سلم 200/1 أو 500/1؛ مخطط الأشغال بمقياس 200/1 أو 500/1؛
- خبرة طوبوغرافية للأرضية؛
- مخططات المشروع من الداخل، المساحات، الواجهة، ...الخ.

✍ **مسار ملف الاستثمار السياحي :** يودع الملف في (03) نسخ على مستوى مديرية السياحة والصناعة التقليدية للولاية بعد رفع التحفظات المسجلة، ثم يرسل الملف من طرفها الى وزارة السياحة والصناعة التقليدية بغية عرضه على اللجنة المختصة بالدراسة والموافقة على المخططات.

تصدر اللجنة المختصة بالدراسة والموافقة على المخططات أحد القرارات التالية الموافقة المبدئية، الموافقة المبدئية بتحفظات أو الرفض، ثم يبلغ القرار الصادر عن اللجنة بغية تقديمه لاستكمال الإجراءات المتبقية إما رخصة البناء، التمويل أو الاستفادة من الامتيازات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ومزايا الترقية الاستثمارية في ظل القرانين والتنظيمات والإجراءات التحفيزية.

بعد إيداع الملف في (03) نسخ يعرض على لجنة مختصة على مستوى المديرية الولائية للسياحة والصناعات التقليدية، وفي حال إعطاء متابعة إيجابية يوجه المستثمر مباشرة إلى الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار وترقيته ANDI، لمباشرة إجراءات التمويل.

- جميع الأحدى عشر بنكا الموجودة في الجزائر تفتح المجال لتمويل الاستثمارات السياحية، على أن يقدم صاحب المشروع المقبول ملفا مكونا من مجموعة وثائق أهمها: وثيقة تثبت ملكية الأرض، السجل التجاري، شهادة الموافقة المبدئية على المشروع من الوزارة، شهادة موافقة على المشروع من مديرية السياحة، رخصة بناء، شهادة ضمان، مساهمة شخصية في التمويل بنسبة 20% إلى 40%، شهادة توجيه بالقبول من الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار وترقيته، وبذلك يتم دراسة الملفات في غضون 40 يوما[9].
- يستفيد المستثمر السياحي من مجموعة من التسهيلات سواء خلال مرحلة اقتناء العقار السياحي، أو مرحلة إنجاز المشروع، وكذا تسهيلات في مرحلة التمويل، ويمكننا عرضها بشيء من الاختصار في الجدول2.

الجدول2: بعض التسهيلات الجبائية وشبه الجبائية المطبقة على الاستثمار السياحي.

موضوع العملية	التسهيلات
العقار السياحي	المنح المباشر لعقود الامتياز للعقار السياحي لمدة 33 سنة تتجدد مرتين، في شكل عقد بالتراضي بسيط.
	تخفيض إتاوة إيجار العقار السياحي إلى 90% خلال 3 سنوات الأولى من الإنجاز.
	تخفيض إتاوة إيجار العقار السياحي إلى 50% خلال 3 سنوات الأولى من الاستغلال.
	عقود امتياز العقارات السياحية بالدينار الرمزي لمدة 10 سنوات في المناطق المصنفة في الهضاب العليا والجنوب.
	عقود امتياز العقارات السياحية بالدينار الرمزي لمدة 15 سنة في المناطق المصنفة في الجنوب الكبير.

الانجاز	– إخضاع النشاطات السياحية للضريبة على أرباح الشركات (IBS) 19 % بدلا من 25%، مع الإعفاء من دفع الضريبة لمدة 10 سنوات بإستثناء وكالات السياحة والأسفار. – الإعفاء الدائم من الرسم على النشاط المهني، بالنسبة للنشاطات السياحية، الفندقية و الحموية. – تطبيق النسبة المخفضة ب 7٪ من الرسم على القيمة المضافة، إلى غاية 31 ديسمبر 2019، فيما يخص الخدمات المرتبطة بالنشاطات السياحية و الفندقية والحموية، وكذا نشاطات المطاعم السياحية المصنفة، و الأسفار و تأجير سيارات النقل السياحي. – تهيئة بعض مناطق التوسع السياحي على عاتق ميزانية الدولة.
التمويل	– إمضاء اتفاقية بين وزارة السياحة والصناعة التقليدية مع البنوك لغرض تمويل المشاريع السياحية. – تمويل إلى غاية 80% من تكلفة المشروع بمعدل فائدة 3% إلى 4,5%. – منح تخفيض على نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية في إطار إنجاز المشاريع الاستثمارية وتحديث المؤسسات السياحية والفندقية.
	إمكانية تمويل مشترك بأموال الاستثمار للولاية، ممثلة في (03) مؤسسات: EL DJAZAIR ISTITHMAR- SOFINANCE - FINALEP

Source : Ministere Du Tourisme, op-cit, (pp :02-17).

المبحث الرابع: واقع الاستثمار السياحي في الجزائر

المطلب الأول: المشاريع الاستثمارية

شهدت الجزائر منذ مطلع الألفية العديد من البرامج على غرار برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي سمح بإطلاق العديد من المشاريع الاستثمارية، وكان للسياحة حصتها في إطار مخططات التهيئة الإقليمية والسياحية، والشكل3 يبين تطور عدد المشاريع في مجال السياحة.

الشكل 3: تطور عدد المشاريع الاستثمارية في السياحة خلال الفترة 2013-2017.

السنة	2013	2014	2015	2016	2017
عدد المشاريع المنجزة	377	385	504	584	764
عدد المشاريع المتوقفة	348	400	708	912	1075

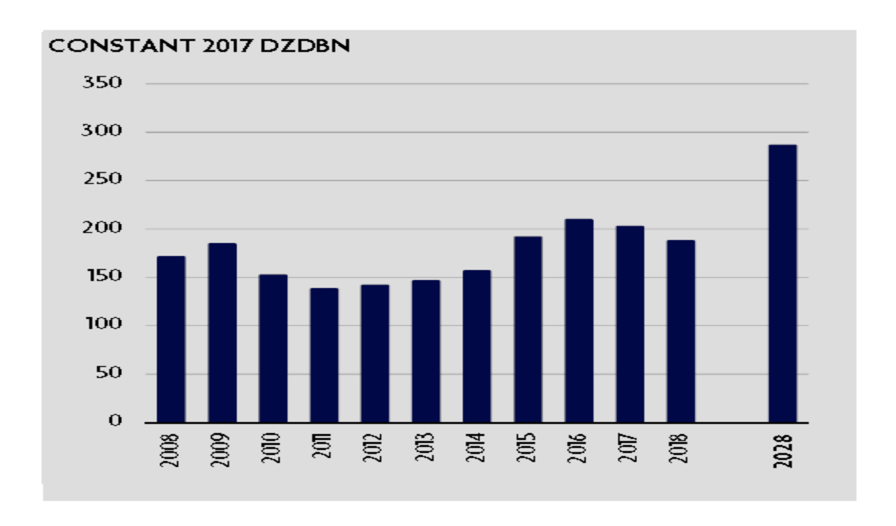
Source : Ministere Du Tourisme, op-cit, (pp :02-17).

نلاحظ من خلال الشكل 3 أن عدد المشاريع المنجزة ارتفع من 377 مشروعا سنة 2013 إلى 764 مشروعا سنة 2017، وهذا تحصيل حاصل لفترة العشرية الأولى من الألفية الثانية التي شهدت بحبوحة مالية في ظل ارتفاع أسعار المحروقات، لكن يقابله ارتفاع كبير في عدد المشاريع المتوقفة من 348 مشروع سنة 2013 إلى 1075 مشروعا متوقفا في سنة 2017، ولعل هذه المشاريع كانت مسجلة وغير منطلقة، وبالتالي تم تجميدها بموجب سلسلة التعليمات التي تهدف إلى المحافظة على التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد في ظل تهاوي أسعار المحروقات إلى أدنى مستوياتها سنة 2014 و2015.

المطلب الثاني: حجم الاستثمار في السياحة

يمثل الشكل 4 تطور حجم الاستثمار السياحي في الجزائر خلال الفترة 2008-2018 ونسبته من إجمالي مجموع الاستثمارات السنوية[10].

الشكل 4: تطور حجم الاستثمار السياحي في الجزائر خلال الفترة 2008-2018 (الوحدة: مليار دينار جزائري).



Source: The World Travel & Tourism Council, Travel & Tourism Economic Impact, 2018, Online: https://www.wttc.org/-/media/files/reports/economic-impact-research/archived/countries-2018/algeria2018.pdf (consultée le: 03.11.2019).

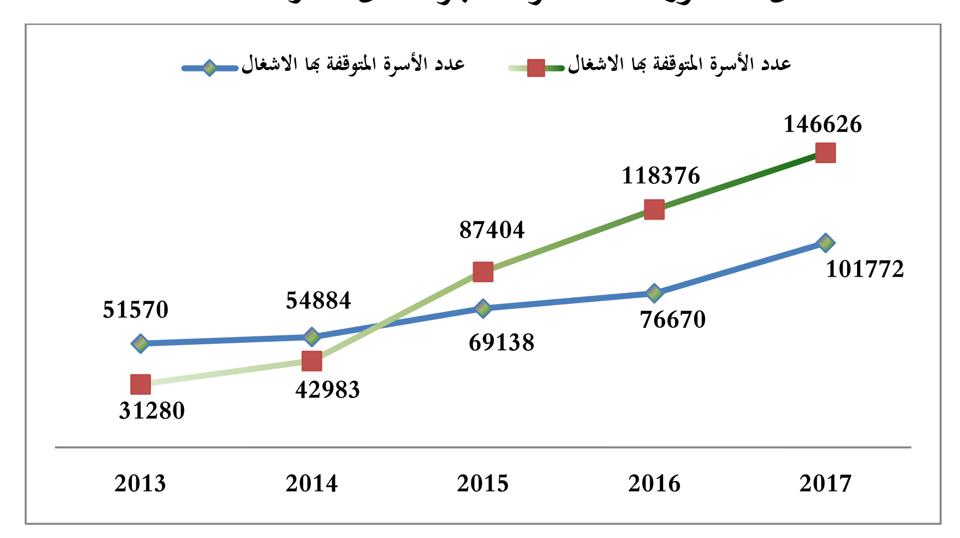
يبين الشكل 4 بأن حجم الاستثمار السياحي شهد ارتفاعا في سنتي 2008 و2009 بأكثر من 170 مليار دينار، وهذا ناتج عن البحبوحة المالية، وكانت بداية تنفيذ مخططات SDAT وSNAT، كذلك عرفت هذه الحقبة تحضيرات واسعة لاحتضان المؤتمر الدولي السادس عشر للغاز الطبيعي المسال GNL16، بالمقابل لم تمثل هذه المبالغ سوى 4,2% و3,8% من إجمالي حجم الاستثمار خلال سنتي 2008 و2009 على التوالي.

ثم عرفت سنوات 2010 إلى 2014 انخفاضا في حجم الاستثمار السياحي إلى حدود الـ150 مليار دينار، بنسب تتراوح ما بين 2,7% و2,5% من إجمالي الاستثمارات، هذا ما يبرر اهتمام الدولة بقطاعات أخرى على حساب السياحة، ليعود حجم الاستثمار السياحي إلى الارتفاع خلال سنوات 2015، 2016،2017،2018 ليصل إلى أكثر من 200 مليار دينار، ويعود ذلك إلى صدمة الانخفاض الحاد في أسعار المحروقات مما جعل بالدولة تضخ المزيد من الأموال للاستثمار السياحي في التفاتة متأخرة نظرا لاستنفاذ كبير في احتياطي العملة الأجنبية.

المطلب الثالث: طاقة الإيواء والعمالة المحققة

لمعرفة ما تم تحقيقه من جراء سياسة الاستثمار السياحي في الجزائر يمكن عرض تطور طاقة الإيواء الجديدة المحققة، والشكل 5 يبين ذلك.

الشكل 5: تطور عدد الأسرة المنجزة خلال الفترة 2013-2017.

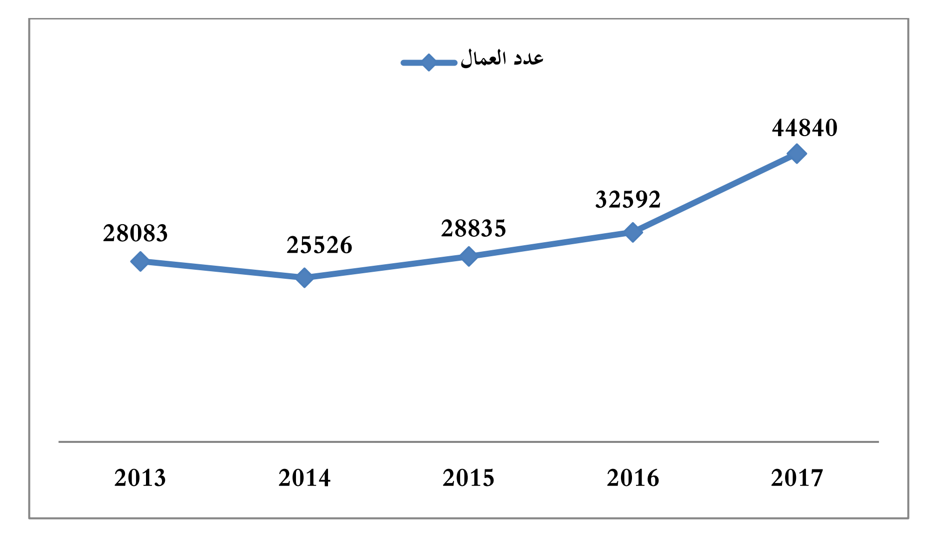


المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى وزارة السياحة والصناعة التقليدية.

نلاحظ من خلال الشكل 5، أن طاقة الإيواء ارتفعت من سنة إلى أخرى، حيث تدعمت الحظيرة الفندقية في الجزائر بـ51570 سرير سنة 2013، ليصل هذا العدد إلى 101.772 سرير جديد سنة 2017، وهذا إن دل على شيء ليدل على أن معظم المشاريع الاستثمارية موجهة لإنجاز الفنادق والقرى السياحية، بالرغم من أن المشاريع المتوقفة تسببت في تعطيل تسليم 146.626 سرير في سنة 2017.

ومن خلال الشكل 6 يمكننا ملاحظة عدد مناصب الشغل المحققة خلال الفترة 2013-2017، وهي ناتجة عن الاستثمارات السياحية، فتطور عدد العمال الجدد في القطاع بـ28.083 عامل سنة 2013، ليصل عددهم 44.840 عامل سنة 2017، وهذا يعود إلى المؤسسات الجديدة المنشأة في المجال السياحي بالإضافة إلى المؤسسات التي عرفت عمليات توسيع، بالإضافة إلى المناصب غير المباشرة التي يخلقها القطاع السياحي كلما زاد نموه.

الشكل 6: تطور العمالة الناتجة عن الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2013-2017.



Source : Ministere Du Tourisme, op-cit, (pp :02-17).

المبحث الخامس: تقييم أداء القطاع السياحي من خلال التنافسية

قصد موقع الجزائر من السياحة في المنطقة، ارتأينا إجراء بعض المقارنات بين بعض دول شمال إفريقيا، وهي مصر، تونس، والمغرب، فالمنظمات الدولية تسعى إلى تصنيف الدول من حيث متغيراتها الاقتصادية، وكحصيلة لسنة 2017 صنف المجلس العالمي للسياحة والسفر التابع لمنظمة الأمم المتحدة[11]، الجزائر ضمن المركز 56 عالميا من حيث حجم الاستثمار في السياحة بـ1,8 مليار دولار، وجاءت المغرب في المركز 33 عالميا بـ4,6 مليار دولار، ومصر في المركز 42 بـ3,4 مليار دولار، ثم تونس في المركز 78 بـ0,8 مليار دولار متأخرة عن الجزائر.

المطلب الأول: أدوات الدراسة

يمكن تقييم الاستثمار السياحي في الجزائر، وذلك بدراسة تنافسية القطاع السياحي في منطقة شمال إفريقيا (مصر، ليبيا، تونس، المغرب)، إذ يمكن حساب تنافسية القطاع السياحي في منطقة شمال إفريقيا من خلال المعادلة المرتبطة بالسلسلة الزمنية خلال الفترة (2001-2017) التالية[12]:

$$CR_{tj} = \frac{X_{tj}/M_{tj}}{X_{tz}/M_{tz}} \quad .... (1)$$ حيث:

- CR_{tj} هو معدل تنافسية القطاع السياحي خلال السنة (t) في البلد (j)؛
- X_{tj} هو عدد السياح الوافدين خلال السنة (t) في البلد (j)؛
- M_{tj} هو عدد السياح المغادرين خلال السنة (t) من البلد (j)؛

- X_{tz} هو عدد السياح الوافدين خلال السنة (t) في المنطقة (z)؛
- M_{tz} هو عدد السياح المغادرين خلال السنة (t) من المنطقة (z)؛

ومن أجل تقييم معدل التنافسية نقوم بوضع المعايير التالية:

- إذا كان ($CR_{tj}>1$) نقول بأن البلد يتمتع بميزة تنافسية في السياحة في المنطقة (z) بمعنى أنه حقق فائضا في عدد الوافدين مقارنة بالمغادرين؛
- إذا كان ($CR_{tj}<1$) نقول بأن البلد لا يتمتع بميزة تنافسية في السياحة في المنطقة (z) بمعنى أنه حقق عجزا في عدد الوافدين مقارنة بالمغادرين؛
- إذا كان ($CR_{tj}=1$) نقول بأن البلد في حالة توازن في قطاع السياحة.

المطلب الثاني: نتائج القياس والتحليل

لتطبيق العلاقة (1) اعتمدنا على بيانات البنك العالمي[13]، والنتائج المتحصل عليها في الحساب مبينة في الجدول 3.

الجدول 3: معدل تنافسية القطاع السياحي في بضع دول شمال إفريقيا للفترة 2007-2017.

معدل التنافسية CR_{tj}	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	0,51	0,51	0,43	0,38	0,58	0,58	0,57	0,37	0,25	0,28	0,25
المغرب	1,21	1,01	1,37	1,39	1,64	1,71	2,03	2,56	2,78	3,42	3,20
تونس	1,08	0,99	1,12	1,13	1,04	1,02	1,13	1,25	1,25	1,93	1,81
مصر	0,99	1,16	0,95	0,99	0,81	0,84	0,70	0,72	0,80	0,52	0,69

من إعداد الباحث استنادا إلى المعادلة (1).

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول 3 نلاحظ بأن المغرب تحتل المركز الأول في منطقة شمال إفريقيا، وحققت فائضا في عدد الوافدين مقارنة بعدد المغادرين، بمعدل تنافسية في قطاع السياحة ($CR_{tj}>1$) وحققت أكبر قيمة خلال جميع فترة الدراسة، حيث بلغ 3,42 و3,20 في سنتي 2016 و2017 كأكبر قيمة، وهذا ما يتناسب مع حجم استثمارها الذي بلغ 4,6 مليار دولار، وكذا الاستقرار السياسي والأمني، فالمغرب تعتبر قطبا هاما في صناعة السياحة والضيافة، وجذاب للسائح الأجنبي والأوربي بصفة خاصة.

تأتي تونس ثانيا بمعدل تنافسية ($CR_{tj}>1$) خلال فترة الدراسة، ويقارب 2 في سنتي 2016 و2017، بالرغم من أن تونس لم تستثمر سوى 800 مليون دولار فقط سنة 2017، وهذا يعود إلى أن تونس قد بنت هياكلها القاعدية وحققت عرضا سياحيا يغطي الطلب المتزايد على السياحة من طرف الأجانب عامة والجزائريين بصفة خاصة.

مصر تعيش حالة من التذبذب في معدل تنافسية قطاع السياحة في المنطقة محل الدراسة، إذ أن ($CR_{tj}<1$) خلال الفترة 2007-2017، إلا سنة 2008 كان CR_{tj} قد بلغ 1.16 ويمكن القول أن معدل تنافسية مصر في المنطقة في حالة تدهور منذ سنة 2012 بقيمة 0,84 إلى 0,52 سنة 2016، بسبب الظروف السياسية واللااستقرار.

الجزائر تأتي أخيرا بمعدل تنافسية ($CR_{tj}<1$) ويصل إلى أقل من 0,6 خلال كامل فترة الدراسة، خاصة في الفترة 2014-2017 وصل إلى أدنى مستوياته، بالرغم من حجم الاستثمارات، مما يؤكد أن الجزائر بلد مُصَدِّر للسياح، ومستورد للسياحة خاصة من تونس والمغرب وفرنسا واسبانيا.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة قمنا باستعراض أهم المفاهيم النظرية حول صناعة السياحة ومحددات الاستثمار في ذات المجال، إذ تتطلب عوامل جذب طبيعية، وتمويل معتبر وتنظيم محكم ورشيد، عمالة مؤهلة، وتطرقنا إلى حالة الجزائر التي تعد من أهم المناطق الجذابة في العالم نظرا لمساحتها وتنوعها الطبيعي (ساحل، جبال وصحراء)، كما استعرضنا أهم الإمكانيات السياحية للجزائر من حيث طاقة الإيواء، التنظيم، الاستثمار، وخلصنا إلى النتائج التالية:

- التمسنا نية الدولة في الاهتمام بالقطاع السياحي والاستثمار فيه من خلال وضع مخطط التهيئة الإقليمية والسياحية، ورسم خارطة الطريق لترقية السياحة آفاق 2030؛
- منح امتيازات جبائية وشبه جبائية لصالح المستثمرين في المجال السياحي (إعفاءات وتخفيضات ضريبية؛
- وضع تسهيلات للحصول على العقار السياحي، فأصبحت بذلك الجزائر ورشة للمشاريع السياحية أدت إلى مضاعفة طاقة الإيواء وتوفير العمالة.

ولتقييم مدى نجاح سياسة الاستثمار السياحي في الجزائر، قمنا بدراسة تنافسيتها مقارنة ببعض دول شمال إفريقيا (مصر، تونس، المغرب)، معتمدين على معدل تنافسية محسوب من عدد السياح الوافدين والمغادرين بالنسبة إلى الحركة السياحية الكلية في البلدان محل الدراسة، وخلصنا إلى أن تنافسية

السياحة في الجزائر لم تصل بعد إلى مستوى منافسة دول الجوار، وكان معدل تنافسيتها ضعيفا جدا في المنطقة.

مما سبق يمكننا إثبات صحة الفرضية الأولى القائلة بأن " التحفيزات الاستثمارية والمزايا الترقية الاستثمارية تساهم في صناعة السياحة" وتم إثبات عدم صحة الفرضية الثانية القائلة بأن: الاستثمار السياحي في الجزائر يرفع من تنافسية قطاعها السياحي في منطقة شمال إفريقيا، ويمكن القول بأن الاستثمار السياحي في الجزائر لا يرقى إلى الرفع من تنافسية قطاعها السياحي في منطقة شمال إفريقيا.

الاقتراحات:

من خلال النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة يمكننا إعطاء بعض الاقتراحات:

- رفع كل أشكال التعقيدات الإدارية والبيروقراطية على المستثمرين؛
- فتح تخصصات جامعية في "الاستثمار السياحي" لتكوين الطلبة وتشجيعهم لدخول عالم المقاولاتية في المجال السياحي؛
- تخصيص ميزانية معتبرة كل سنة مالية للقطاع السياحي، بنسبة 10% على الأقل من إجمالي حجم الاستثمارات.

الهوامش:

[1] رقية ملاحي، واقع وتحديات الاستثمار السياحي في الجزائر ولاية مستغانم -نموذجا-، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، الجزائر، مجلد 01، عدد 05، 2014، ص141.

[2] أحمد عبد السميع علام، علم الإقتصاد السياحي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، 2008، ص ص: 328-331.

[3] مصطفى يوسف كافي، التنمية السياحية، ألفا للوثائق، قسنطينة، 2017، ص ص: 56-61.

[4] ريان زير، مساهمة التسويق السياحي في تطوير السياحة في الوطن العربي دراسة مقارنة الجزائر تونس الإمارات، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018، ص ص: 333-342.

[5] وزارة السياحة والصناعة التقليدية، إحصائيات السياحة والصناعات التقليدية،2015، تاريخ الاطلاع: 2019/11/01، على الرابط: https://www.mta.gov.dz/wp-content/uploads/2018/09/Tableau-de-bord-2015-fr-1.pdf

[6] الوكالة الوطنية للاستثمار وترقيته، من نحن، 2019، تاريخ الاطلاع: 2019/11/02، على الرابط: http://www.andi.dz/index.php/ar/a-propos.

[7] قانون الاستثمار، قانون رقم 16-9، الجريدة الرسمية، عدد 46، 2016، ص 18.

[8] Ministere Du Tourisme, politique gouvernementale dans le domaine de l'amenagement du territoire, 2015, (pp :02-17), consultée le : 03/11/2019, Online : http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/politiques/tourisme-et-artisanat-pdf.pdf.

[9] Ministere Du Tourisme, op-cit, (pp :02-13).

[10] The World Travel & Tourism Council, Travel & Tourism Economic Impact, 2018, consultée le : 03/11/2019, Online: https://www.wttc.org/-/media/files/reports/economic-impact-research/archived/countries-2018/algeria2018.pdf.

[11] The World Travel & Tourism Council, op-cit.

[12] Riadh Ben Jelili, Adel Abdel-Azim, Tourism Competitiveness and Specialization in South Mediterranean Countries: A Panel Data Approach, journal of developement and economic policies, (01) 13, Kuwait: Arab planning institute,2011 , p 08, consultée le : 03/11/2019, Online: http://www.arab-api.org/publicationlists.aspx?publication_cat_id=5#prettyPhoto[iframe]/16/ ().

[13] world bank, tourists arriving and departing, 2017, consultée le: 03/11/2019, Online: http://api.worldbank.org/v2/en/indicator/ST.INT.DPRT?downloadformat=excel .